المشهد

العدد 355 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء 1 يوليو 2026م. 16 محرم 1448 هـ

قالت العرب

القلبُ غمدُ الذكريات.. مَن الذي .. أفضى لسيف في الضلوع.. وسَلَهْ..؟!
كنْ أنتَ.. صوتُ الأمّهاتِ.. مُمزّقاً .. بالدمع.. أشرَفُ من نشيد الدولةْ
وقميصُ أرملةِ الشجاعِ.. مُخضّباً .. بالشوقِ.. يُرعِبُ رايةً مُحتلّةْ

### كيف استقبل المثقفون والسياسيون الحكم البات والنهائى فى قضية السطو على كتاب "قوت القلوب"؟

# استقالة واجبة وفورية لوزيرة الثقافة

**جفّت الأقلام ورُفعت الصحف، ولم يعد فى القضية مجال لتأويل أو اجتهاد. فقد أسدلت محكمة النقض الستار على واحدة من أكثر قضايا الملكية الفكرية إثارة للجدل، بإصدار حكمها البات برفض طعن وزيرة الثقافة المصرية جيهان زكي، لتتأكد إدانتها بعد ثلاث درجات من التقاضى فى واقعة التعدى على حقوق الملكية الفكرية، مع الإبقاء على تعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه، وسحب الكتاب محل النزاع ومنع تداوله.**

فى أعقاب الحكم البات الصادر من محكمة النقض، رصدت جريدة «المشهد» ردود فعل عدد من المثقفين والبرلمانين والصحفيين والإعلامين المصريين عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتى تنوعت بين الترحيب بالحكم، والمطالبة بتحمل المسؤولية السياسية، والتأكيد على أهمية صون حقوق الملكية الفكرية.

وفى مقدمة هذه المواقف، نشرت الكاتبة الصحفية سهير عبدالحكيم مقطع فيديو عبر صفحتها الشخصية على «فيسبوك»، أعربت فيه عن سعادتها بالحكم، مؤكدة أنه أنصفها ورسخ ثقتها فى نزاهة القضاء المصري. وشددت على أن القضية لم تكن بالنسبة إليها نزاعًا شخصيًا، وإنما معركة دفاع عن حقوق الملكية الفكرية وحقوق المبدعين التى يجب أن تبقى مصونة للجميع.

وفى منشور لاحق، وجهت رسالة إلى وزير الإعلام ضياء رشوان قالت فيها: «الآن حصحص الحق... الحكم بات، بات، بات»، مطالبة إياه برد اعتبارها، ومذكرةً إياه بتصريحات سابقة رأت أنها حملت إساءة وتقليلًا من شأنها، رغم معرفته بها كزميلة فى مؤسسة الأهرام، وعضو بنقابة الصحفيين، وصاحبة مؤلفات وأرشيف صحفي، مؤكدة أن من أبسط حقوقها ألا تتعرض للتشكيك أو الانتقاص.

من جانبه، قال الدكتور محمد عبدالباسط عيد: «لكل مهنة شرفها، وشرف الباحث أمانته العلمية، وحين يُضبط بالسرقة، خاصة إذا كانت بهذا الحجم، فإنه يخرج من زمرة الباحثين وعالم الدارسين»، متسائلا: «من المسؤول عن إهانة الثقافة المصرية؟».

ورأى الكاتب الصحفى هشام يونس، عضو مجلس نقابة الصحفيين، فى تصريحات لموقع «ليبرالي»، أن الحكم يؤكد مبدأ أن «لا أحد فوق القانون»، معتبرًا أنه يفتح فصلًا جديدًا فى ملف حماية الملكية الفكرية، ويبعث برسالة واضحة مفادها أن التعدى على حقوق المؤلف يستوجب المساءلة أيا كان مرتكبه. وأضاف أن الحكم أثبت وقوع الجريمة قانونًا، وأنه لا ينبغى إغفال المسؤولية السياسية المترتبة عليها، إلى جانب التعويض الذى قضت به المحكمة.

أما الصحفى محمود فايد، بجريدة «الوفد» ومدير موقع «تحيا مصر»، فقد وجّه انتقاداته إلى وزير الإعلام ضياء رشوان، معتبرًا أن المسؤولية السياسية – من وجهة نظره – تقع عليه، لأنه أعلن موقفًا مدافعًا عن الوزيرة بينما كانت القضية لا تزال منظورة أمام القضاء. وكتب: «الذى وضع الحكومة فى موقف حرج هو الدفاع المسبق عن قضية لم تكن المحكمة قد قالت كلمتها النهائية بشأنها». وأضاف أن استقالة الوزيرة ليست – فى تقديره – القضية الأساسية، وإنما المسؤولية السياسية لمن استعجل إصدار الأحكام قبل صدور الحكم القضائى النهائي، مقترحًا أن تغادر الوزيرة منصبها مع أول تعديل وزاري، ومتوقعًا أن يكون قريبًا.

وفى السياق ذاته، دعا علاء عصام، عضو مجلس النواب السابق عن حزب التجمع وأمين الشباب بالحزب، وزيرة الثقافة إلى الاستقالة، حتى إذا كانت لا تزال ترى نفسها بريئة، متسائلًا: «كيف لوزيرة ثقافة مصر أن تُدان فى قضية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية؟». وأوضح أنه زامل الوزيرة أربع سنوات فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، ولم ير منها إلا كل تقدير واحترام، لكنه أكد أن «الحق أحق أن يُتبع». وأضاف أنه بعد رفض محكمة النقض للطعن، أصبح من الصعب – فى رأيه – استمرارها على رأس وزارة الثقافة، فى ظل الحكم الصادر بتغريمها وسحب الكتاب محل النزاع من التداول.

وعلق الكاتب الصحفى محمد الحمامصى على صفحته الشخصية قائلًا: «مفيش استقالة بالمزاج.. الاستقالة بالأمر.. والأمر لسه مجاش.. ويمكن ميجيش...»، فى إشارة إلى أن بقاء الوزيرة أو رحيلها يظل قرارًا سياسيًا فى المقام الأول، وليس نتيجة تلقائية لصدور الحكم.

وفى السياق ذاته، وجه الشاعر العربى كمال انتقادًا حادًا إلى من سبق أن دافعوا عن وزيرة الثقافة، متسائلًا: «هل أكلت القطة ألسنة من دافعوا عن الوزيرة؟».

وسخر الكاتب الروائى على قطب من الموقف الذى آلت إليه القضية، مستحضرًا أحد المشاهد الشهيرة من مسرحية «مدرسة المشاغبين»، إذ كتب: «الحقيقة الموقف اللى فيه وزيرة الثقافة الآن بيفكرنى بأفيه الناظر لوالد بهجت الأباصيري: ابنك سرق عربية رئيس مكتب مكافحة سرقة السيارات!».

وأضاف أن صدور حكم قضائى نهائى فى قضية تتعلق بالتعدى على حقوق الملكية الفكرية بحق من يتولى مسؤولية إدارة الشأن الثقافى وحماية المبدعين يثير، من وجهة نظره، تساؤلات حول ما إذا كانت مثل هذه الجرائم تُعد من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة، كما يطرح تساؤلًا آخر بشأن الإصرار على إنكار الخطأ وعدم الاعتذار عنه حتى بعد استنفاد جميع درجات التقاضي.

من جانبه، طرح الروائى والصحفى أشرف عبدالشافى عددًا من المقترحات للتعامل مع تداعيات الحكم، معتبرًا أنها تمثل مخرجًا للأزمة الحالية.

ودعا إلى اعتذار أعضاء لجنة حقوق الملكية الفكرية بالمجلس الأعلى للثقافة عن الاستمرار فى العمل مع وزيرة صدرت بحقها أحكام فى قضية تتعلق بالملكية الفكرية، كما طالب أعضاء اللجان الأخرى بالمجلس – التى تضم مئات المثقفين والكتاب والإعلاميين والباحثين – بتعليق مشاركتهم لحين حسم الموقف السياسى للوزيرة. واقترح كذلك إصدار بيان من المثقفين يؤكد احترامهم لأحكام القضاء ويدعم الحكم الصادر، مع المطالبة بسحب الصلاحيات الحالية للوزيرة، فضلًا عن اعتذار المثقفين عن الاستمرار فى المشاركة فى الإصدارات التابعة للوزارة.

واختتم منشوره بالقول إن الوزيرة تستطيع إنهاء هذه الأزمة وما يترتب عليها من تداعيات إذا بادرت إلى الاعتذار عن الاستمرار فى منصبها «استشعارًا للحرج»، بحسب تعبيره.

كما دعا الصحفى كارم يحيى نقابة الصحفيين المصريين إلى تكريم الكاتبة الصحفية والباحثة الدكتورة سهير عبد الحميد، والاحتفاء بكتابها «قوت القلوب الدمرداشية» وتنظيم ندوة لمناقشته، وذلك عقب صدور الحكم القضائى النهائى والبات فى القضية.

وقال إن تمسكها بأمانة البحث العلمى وحقوق الملكية الفكرية، واستمرارها فى الدفاع عنهما طوال سنوات التقاضي، رغم ما تعرضت له – بحسب وصفه – من حملات تشويه وتحريض وتخويف، يجعلها جديرة بالتقدير من نقابة الصحفيين وزملائها.

وأضاف أن موقفها جسد، من وجهة نظره، نموذجًا للعلم والشجاعة والمثابرة فى الدفاع عن الحق، مختتمًا منشوره بتوجيه الشكر إليها، معتبرًا أنها «شرفت كل صحفى صاحب عقل وضمير».

وفى السياق نفسه، طالب الكاتب والمفكر عمار على حسن وزيرة الثقافة بالاستقالة من منصبها عقب صدور الحكم القضائى النهائى والبات فى القضية، معتبرًا أن استمرارها فى موقعها لم يعد ملائمًا. وأضاف أنه إذا لم تقدم استقالتها، فإن على رئيس مجلس الوزراء – وفقًا لصلاحياته – اتخاذ قرار بإعفائها من منصبها.

كما علقت النائبة سناء السعيد على الحكم، متسائلة عن موقف الحكومة بعد صدور الحكم القضائى النهائى والبات ضد وزيرة الثقافة.

وقالت فى منشور لها: «إذا صدر حكم قضائى نهائى ضد وزيرة الثقافة، فما موقف الحكومة؟ وهل سيتم احترام مقتضيات المسؤولية السياسية والأدبية واتخاذ ما يلزم من إجراءات؟»، فى إشارة إلى ضرورة تحديد الموقف الحكومى فى ضوء انتهاء مسار التقاضي.

وفى المقابل، أعاد الكاتب والروائى إبراهيم عبدالمجيد التذكير بمبادرة كان قد طرحها الروائى والصحفى أشرف عبدالشافى فى ١٣ فبراير الماضي، معتبرًا أنها كانت تمثل حلًا مبكرًا للأزمة، طالب فيه بالاعتذار، الذى كان كفيلًا برد الاعتبار لصاحبة الكتاب وإنهاء الأزمة قبل تفاقمها.

وأوضح عبدالمجيد أنه، رغم صدور الحكم، لا يزال يرى أن الوزيرة تقوم بأعمال مهمة على المستويين العام والثقافي، وأنه يميل إلى الرأى الذى طرحه الدكتور إيهاب بديوي، ومفاده أن ما حدث ربما كان نتيجة خطأ من محرر الكتاب لم تنتبه إليه الوزيرة، خاصة أن الكتاب صدر أثناء وجودها خارج البلاد.

واقترح أن تصدر الوزيرة قرارًا بسحب الكتاب من الأسواق، وأن تُشكل لجنة تضم عددًا من المثقفين، من بينهم الكاتبة ضحى عاصى والدكتورة سهير عبد الحميد، لتقديم اعتذار يطوى الأزمة، معربًا عن اعتقاده بأن هذا المسار كان يمكن أن ينهى الخلاف ويتيح استمرار الوزيرة فى أداء مهامها.

كما رأى الإعلامى حسين عبدالغنى أن الحكم يفرض، من وجهة نظره، ضرورة تحمل المسؤولية السياسية، مؤكدًا أن الاستقالة أو الإقالة هما المخرج المناسب بعد صدور الحكم القضائى النهائي.

وقال فى تعليق له: «ما بُنى على غش فهو غش»، معتبرًا أن ما قد تلجأ إليه الوزيرة من إجراءات قانونية استثنائية، مثل التماس إعادة النظر أو غيره، يظل شأنًا شخصيًا يتعلق بموقفها القانوني، ولا يغير – بحسب رأيه – من الآثار السياسية والأخلاقية التى ترتبت على الحكم.

وأضاف أن الضرر السياسى قد وقع بالفعل، وأن مقتضيات المسؤولية السياسية والأخلاقية تستوجب مغادرة الوزيرة لمنصبها، سواء بإرادتها أو بقرار من السلطة المختصة، مشيرًا إلى أن ذلك هو النهج المتبع، من وجهة نظره، فى الدول التى تحترم حكوماتها أحكام القضاء وتتحمل مسؤولياتها أمام الرأى العام.

د.عبدالكريم الحجراوي

# حين تخون الحصون أصحابها: القلاع لا تهزم الشعوب!

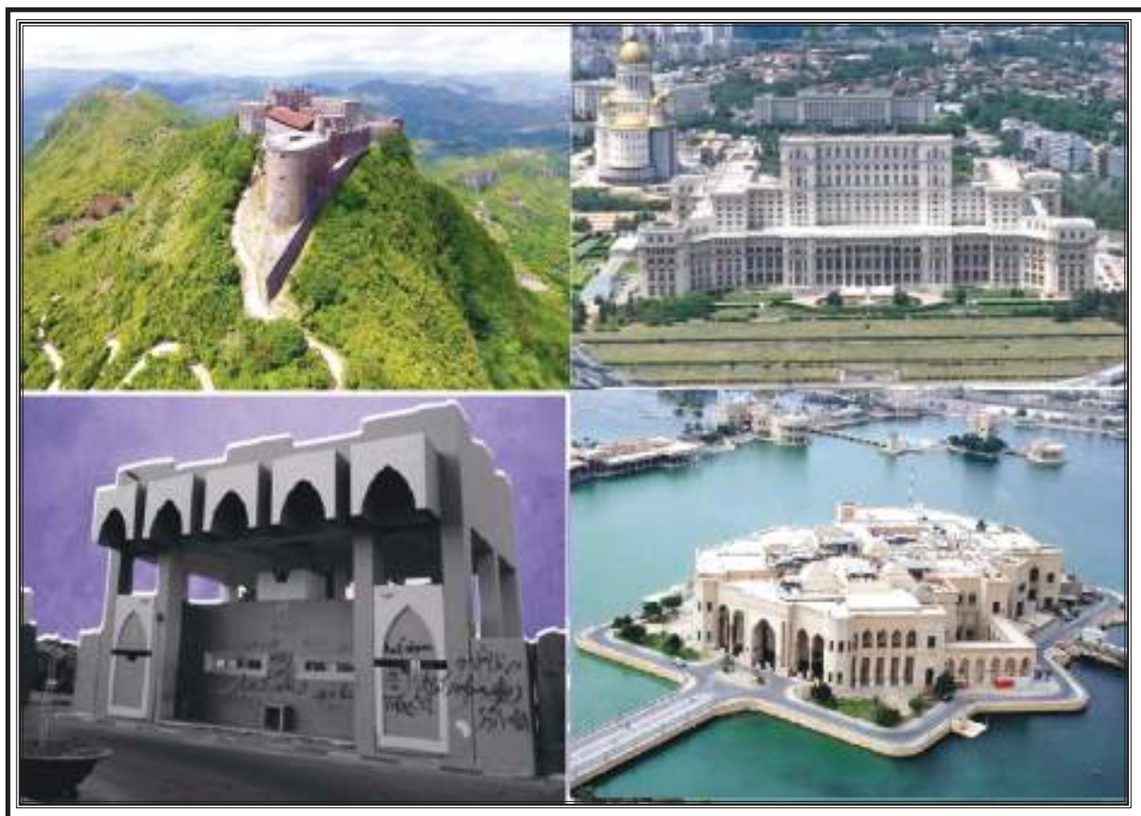

**منذ** أن عرف الإنسان السلطة، عرف معها القلاع. فما إن يشعر الحاكم بأن عرشه مهدد حتى يرفع الأسوار، ويضاعف الحرس، ويبنى المخابئ، معتقدًا أن الحجارة تستطيع أن تمنح الحكم عمرًا أطول. لكن التاريخ يكشف مفارقة تتكرر بصورة تكاد تكون قانونًا: فالقلاع بُنيت لصد الجيوش الغازية، لا لاحتواء غضب الشعوب. وعندما يفقد الحاكم شرعيته، تتحول أكثر الحصون منعة إلى شواهد صامتة على سقوطه. وتقدم تجارب هنرى كريستوف فى هايتي، ونيكولاى تشاوشيسكو فى رومانيا، وأناستاسيو سوموزا فى نيكاراغوا، ومعمر القذافى فى ليبيا، وصدام حسين فى العراق خمسة مشاهد متباعدة فى الزمان والمكان، لكنها تنتهى بالخلاصة نفسها: لا توجد قلعة تستطيع حماية سلطة فقدت سندها الداخلي.

**حصاد العبودية المقنعة**

كان أول هؤلاء هو هنرى كريستوف، أحد قادة الثورة الهايتية التى انتهت باستقلال البلاد عن فرنسا عام ١٨٠٤. وبعد سنوات من الصراع الداخلي، أعلن نفسه ملكًا على شمال هايتى سنة ١٨١١، مؤمنًا بأن فرنسا ستعود عاجلًا أو آجلًا لاستعادة مستعمرتها السابقة. ومن هنا وُلد مشروعه الأكبر: بناء قلعة لافيريير (Citadelle Laferrière)، التى تُعد حتى اليوم أكبر حصن فى منطقة الكاريبي، وأحد أعظم المنشآت العسكرية فى العالم الجديد. وتشير وثائق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أن القلعة شُيدت فوق قمة جبلية شاهقة، وزُودت بمئات المدافع ومخازن ضخمة تكفى لإطعام آلاف الجنود لشهور طويلة، لتكون الملاذ الأخير إذا حاولت فرنسا غزو هايتى من جديد. لكن المؤرخ هيوبرت كول يلفت فى كتابه (Christophe: King of Haiti) إلى أن الخطر الذى كان كريستوف يخشاه لم يأت من البحر، بل خرج من قلب الداخل. فقد فرض الملك نظامًا صارمًا للعمل الإجبارى رآى فيه الهايتيون عودة مقنعة إلى العبودية التى ثاروا عليها ودفعوا دماءهم ثمنًا للخلاص منها. ويؤكد المؤرخ سي. إل. آر. جيمس فى كتابه الشهير(اليعاقبة السود) The Black Jacobins أن هذا النظام الإقطاعى أسهم فى اتساع رقعة السخط الشعبي، حتى بدأ الجيش نفسه يتخلى عن الملك. وفى أكتوبر ١٨٢٠، وبعد إصابته بجلطة دماغية واندلاع التمرد حوله، أدرك كريستوف أن مملكته انتهت، فانتحر برصاصة فى قلبه قبل أن يقترب الثوار من قلعته الحصينة. وهكذا بقيت الأسوار قائمة، بينما سقط العرش الذى شُيدت لحمايته.

**رومانيا.. مروحية الهروب الأخير**

وبعد نحو قرن ونصف، تكرر المشهد بصورة مغايرة فى رومانيا. فقد حكم نيكولاى تشاوشيسكو البلاد بقبضة أمنية حديدية منذ عام ١٩٦٥، وأقام جهاز "السيكوريتات" (المخابرات) الذى كان يُصنف كواحد من أكثر أجهزة الأمن قسوة فى أوروبا الشرقية، حتى بدا أن نظامه عصى على الانهيار. لكن مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية فى ديسمبر ١٩٨٩، بدأت المؤسسة العسكرية تتخلى عنه تحت ضغط الشارع، وخرجت الجماهير الهادرة إلى شوارع بوخارست. حاول تشاوشيسكو الاحتماء بمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وهو أكثر مبانى السلطة تحصينًا فى العاصمة، لكن الحصار الشعبى اضطره إلى الفرار بطائرة مروحية من فوق سطح المبنى فى مشهد درامي، قبل أن يُلقى القبض عليه مع زوجته إيلينا، ويُحاكما محاكمة عسكرية عاجلة انتهت بإعدامهما رميًا بالرصاص فى يوم عيد الميلاد (٢٥ ديسمبر ١٩٨٩). لقد أثبتت الثورة الرومانية أن أجهزة الأمن قد تزرع الخوف لسنوات طويلة، لكنها تنهار فى غضون أيام إذا انقلب الجيش والشعب معًا على الحاكم.

**نيكاراغوا.. زوال إرث العقود الأربعة**

أما فى نيكاراغوا، فقد ورث أناستاسيو سوموزا ديبايلى حكمًا عائليًا استبداديًا امتد لأكثر من أربعة عقود. اعتمد سوموزا على "الحرس الوطني" وقبضة أمنية بالغة الشدة، حتى بدا أن القصر الرئاسى والثكنات العسكرية كفيلة بحماية النظام إلى الأبد. غير أن الثورة الساندينية اتسعت فى أواخر السبعينيات، وبدأت المدن تسقط الواحدة تلو الأخرى كأحجار الدومينو، بينما أخذ الجيش يفقد السيطرة والتوجيه. وعندما دخلت قوات الثورة العاصمة ماناغوا فى يوليو ١٩٧٩، لم يجد سوموزا بدًا من الهروب ومغادرة البلاد إلى المنفى، لتنتهى بذلك واحدة من أطول الديكتاتوريات العائلية فى أمريكا اللاتينية. لم يكن القصر هو الذى سقط عسكريًا أولًا، بل النظام هو الذى انهار سياسيًا وأخلاقيًا بعد أن فقد ثقة المجتمع بالكامل.

**ليبيا.. رماد "باب العزيزية"**

ويكاد المشهد نفسه يتكرر فى ليبيا مع معمر القذافي. فمنذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٩، جعل من مجمع "باب العزيزية" فى طرابلس رمزًا مطلقًا لحكمه، وحوله إلى ثكنة عسكرية شديدة التحصين، تضم المقرات الأمنية الحساسة، والأنفاق، والملاجئ الخرسانية المضادة للقصف الموجه. وظل الليبيون لعقود ينظرون إلى المجمع بوصفه قلعة السلطة الغامضة التى لا تُمس. لكن مع اندلاع ثورة ١٧ فبراير عام ٢٠١١، أخذت المدن تخرج عن سيطرة النظام، حتى وصل الثوار إلى قلب العاصمة طرابلس. وفى أغسطس من العام نفسه، اقتحم الثوار "باب العزيزية" بعد معارك عنيفة، ليرتفع علم الثورة فوق بيته الصامد بالحجارة والمنهار بالإرادة، بينما كان القذافى قد غادره متخفيًا بالفعل. ولم تمض أسابيع قليلة حتى انتهت رحلته بمقتله فى مسقط رأسه بسرت فى أكتوبر ٢٠١١. لقد بقيت جدران المجمع قائمة لبعض الوقت قبل إزالتها، لكن رمز السلطة انهار فى اللحظة التى فقد فيها النظام السيطرة على الأرض والناس.

**العراق.. أسوار "الجمهورية"**

وفى العراق مع كان صدام حسين. فخلال عقود من الحكم الشمولي، لم يكتف النظام بتحصين العاصمة بغداد عسكريًا، بل أنشأ شبكة مرعبة من القصور الرئاسية والمجمعات الأمنية المنيعة، وعلى رأسها "مجمع قصر السجود" و"القصر الجمهوري" داخل ما عُرف لاحقًا بالمنطقة الخضراء. تميزت هذه القصور بجدرانها الخرسانية السميكة، وأنفاقها السرية، وملاجئها المصممة لمقاومة الأسلحة غير التقليدية، لتكون حصوناً تحمى رأس السلطة من أى تهديد. لكن مع الغزو الأمريكى عام ٢٠٠٣، تبخرت تلك العقيدة الأمنية؛ فالتحصينات المادية التى بُنيت لصد الهجمات عجزت عن ردم الفجوة السحيقة بين النظام ومجتمعه المنهك جراء الحروب والحصار. وفى لحظة الحقيقة، لم تدافع الشوارع عن القصور التى استُبيحت أسوارها، واضطر الحاكم – تحت ضغط الغزو الأمريكى – للفرار والاختباء فى مخبأ تحت الأرض صُنع على عجل فى ريف تكريت، لا يزيد حجمه عن جحر صغير، فى تباين صارخ مع قصوره المنيعة التى تحولت إلى مقار عسكرية للقوات الأجنبية ومكاتب للمسؤولين الجدد. لقد أثبت المشهد العراقى مجدداً أن ضخامة القصور وعلو الأسوار لا يمكنها حجب حقيقة تآكل الشرعية الداخلية، وأن الحصون تصبح بلا قيمة حين تنفصل السلطة عن وجدان شعبها.

**أسوار تحرس الفراغ**

لا يعنى جمع هذه النهايات أن الظروف التاريخية كانت متطابقة؛ فلكل بلد سياقه، ولكل نظام أسبابه وتعقيداته الداخلية. لكن ثمة خيطًا ناظمًا رفيعًا يصل بينها جميعًا؛ فقد اعتقد كل واحد من هؤلاء الحكام أن السطرة الأمنية، والتحصينات المادية، والقصور المنيعة، قادرة على تعويض التآكل الذى أصاب علاقة السلطة بالمجتمع. وعندما جاءت لحظة الاختبار الحقيقية، اكتشفوا أن الخطر الأكبر لا يأتى دائمًا من وراء الحدود، بل يخرج من الشوارع، والساحات، ومن قلب الثكنات نفسها.

ولعل هذا ما يفسر بقاء كثير من القلاع بعد زوال أصحابها؛ فقلعة "لافيريير" لا تزال مزارًا سياحيًا قائمًا فى هايتي، وباب العزيزية تحول إلى أطلال شاهدة على نهاية حقبة، بينما تحولت مبانى السلطة فى بوخارست وماناغوا إلى جزء من الذاكرة الجمعية للشعب. أما الحكام الذين شيدوها، فقد غابوا جميعًا وبقيت أسماؤهم مقترنة بالدروس القاسية. وهكذا يظل التاريخ يكرر درسه الأزلي: تستطيع القلاع أن تؤخر سقوط المدن أمام الغزاة، لكنها لا تستطيع أن تمنع سقوط الأنظمة أمام الشعوب إذا فقدت رضاها؛ لأن الشرعية لا تُبنى بالحجر بل بالثقة، وإذا انهارت الأخيرة، أصبحت الأسوار مجرد حجارة عالية تحرس فراغًا.

محمد الحمامصي